السياسة اللغوية في المغرب العربي بين واقع التعددية واللاتخطيط اللغوي

Language policy in the Maghreb between the reality of pluralism and the absence of language planning

نجمة زقرور
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2
n.zegrour@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/22 القبول: 2022/06/31 تاريخ النشر:2022/05/13

الملخص:
تُشكّل اللغة المحور الأساس في الحياة الاجتماعية، باعتبارها رمزا من الرموز القيّمة التي تسهم بقوة في تثبيت الهوية العرقية وتكوين ثقافة الشعوب والأمم، ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها اللغة في كافة مجالات الحياة الإنسانية، أولت الدوّل عناية خاصة لها تمحورت حول السياسة والتخطيط اللغويين، اللذين يهدفان إلى تنظيم أدوار اللغات واللهجات الوطنية قصد المحافظة على الهوية الوطنية وتجنب الصراع اللغوي الذي يهدّد السِّلم الاجتماعي والسياسي وكذا التنمية الاقتصادية والبشرية، وعليه يهدف هذا المقال إلى التركيز أكثر على مفهوم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في مجال علم اللغة الاجتماعي، وإبراز الكيفية المعتمدة لدى السلطة في تسير نشاطات السياسة اللغوية في المجتمع. فما الفرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؟ وما نوع العلاقة القائمة بينهما؟ ما هي الاستراتيجيات المتّبعة في ظل التعدد اللغوي من أجل تحقيق أهداف السياسة اللغوية في بلدان المغرب العربي؟ وكيف ينبغي التعامل مع اللغة الرسمية في خضم التعدد واللا تخطيط اللغويين؟

الكلمات المفتاحية: التعدد اللغوي؛ السياسة اللغوية؛ التخطيط اللغوي؛ علم اللغة الاجتماعي؛ اللغة الرسمية؛ اللهجة.

Abstract :
Language constitutes the basic axis in social life, as it is one of the valuable symbols that contribute strongly to the stabilization of ethnic identity and the formation of peoples and nations culture. In view of the important place that language occupies in all human life field, countries have paid special attention to it, focusing on linguistic policy and planning, which aim to regulate the roles of national languages and dialects in order to preserve national identity and avoid linguistic conflict that threatens social and political peace as well as economic and human development. Therefore, this article aims to focus more on the concept of linguistic policy and planning in sociolinguistics, and to highlight the method adopted by the authority in conducting linguistic policy activities in society, so what is the difference between linguistic policy and planning linguistic? What type of relationship exist between them? what are the strategies followed in light of

multilingualism in order to achieve the linguistic policy objectives in the Maghreb countries? And how should the official language be dealt with in light of multilingualism and no linguistic planning?

Key words: multilingualism; linguistic policy; linguistic planning; sociolinguistics; official language; dialect.

مقدمة

ترتبط السياسة والتخطيط اللغويين ارتباطا وثيقا بعلم الاجتماع اللغوي، باعتباره المجال الذي يدرس اللغة وعلاقتها بالمجتمع، والاستعمال اللغوي المتنوع، وفق البنى الاجتماعية، والذي يرمي إلى توطيد العلاقات الاجتماعية والمحافظة عليها، حيث ينصب اهتمام الاجتماعيين اللغويين على«رسم خريطة هذا الاختلاف والتنوع اللغوي باعتبار الظروف الاجتماعية» (صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي . تر: عبد القادر سنقادي، 2010، صفحة 23)، وهو الأمر الذي يفسّر التغير الذي يطرأ على اللغة في فترة زمنية معيّنة أو عبر الزمن، لأنّ اللغة والمجتمع في تغير وتنوع دائم، ويبرز هذا التغير، بوصفه عملية اجتماعية، من خلال التفاعل اللغوي الذي يليه تطوّر اللغة ونموّها وانتشارها، إذ يؤدي اتساع رقعة استخدام اللغة إلى تفرعها وظهور لهجات مختلفة لكلّ منطقة من مناطق استعمالها، ويُحدّد هذا التنوع الانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع، وهو الأمر الذي يجعل من اللغة «مصدرا للقوة السياسية والاجتماعية» (صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي . تر: عبد القادر سنقادي، 2010، صفحة 24).

ويرتبط أساسا حكم انتماء لهجة ما إلى لغة معيّنة بـ«عوامل اجتماعية وسياسية أكثر منها لسانية بحتة» (صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي . تر: عبد القادر سنقادي، 2010، صفحة 85)، ممّا يؤكد عدم وجود لسياسة لغوية في العالم تقوم على مبدإ أحادية اللغة، إذ«إنّنا وإن كنا أحادي اللغة، فإنّنا جميعا متعدّدو اللغات» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 216).

لقد سلكت في هذه الدراسة المنهج الوصفي في عرض مختلف الآراء حول قضية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي خاصة في مجال اللسانيات الاجتماعية، حيث التركيز كان أولا على شرح بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والفرق بينهما ونوع

العلاقة التي تربطهما، وثانيا على الطريقة والكيفية التي تُسَيَّر بها نشاطات السياسة اللغوية في المجتمع، وسنصل من خلال هذا الطرح إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: ما هي الاستراتيجيات المتّبعة في بلدان المغرب العربي من أجل تحقيق أهداف السياسة اللغوية؟ وما نوع المكانة التي تحتلها اللغة الرسمية في خضم التعددية اللغوية التي تعرفها هذه البلدان؟ وقبل الولوج إلى ذلك وجب علينا الوقوف أولا عند مفهومين أساسيين في هذا المجال وهما: الازدواجية والتعددية، كونهما من أهم المظاهر اللغوية التي تشير إلى التنوع اللغوي، فكيف أثّرت، إذًا، هذه الظواهر في السياسة والتخطيط اللغويين؟

1. مفهوم الازدواجية اللغوية (Diglossie)

هي ظاهرة من ظواهر الاحتكاك اللغوي، ولم يستقر هذا المصطلح على مفهوم واحد، فثمة خلط بين استعمال المصطلحين (الازدواجية والثنائية) حيث يستخدم مصطلح الازدواجية في بعض الأحيان مرادفا للثنائية اللغوية، ويستعمل بالتحديد للدلالة على ثنائية لغوية واسعة الانتشار ومعمّمة على جماعة لسانية بأكملها، بل هو مفهوم يدل على وضع هذا النوع الذي يقتصر فيه استعمال لغتين مختلفتين متعايشتين على ظروف معيّنة (Mounin, 2004, p. 108)، وهو الأمر الذي أشار إليه "فرغيسون" (Fergusson) سنة 1959، إذ مفهوم (Diglossie) عنده هو «تعايش شكلين لغويين في صلب جماعة واحدة، وقد سمّاهما: التنوع الوضيع (variété basse) والتنوع الرفيع (variété haute)» (كالفي، علم الاجتماع اللغوي. تر: محمد يحياتن، 2006، صفحة 46).

ويُستخدم في هذه الأوضاع مثلا (اللهجة/ العربية الفصحى) في البلدان العربية، حيث يُكتسب التنوع الوضيع بشكل طبيعي ويتمثل في لغة الأم، بينما يُكتسب التنوع الرفيع من خلال التعليم؛ أي من المدرسة، هذا، ويرى "غمبرز" (Gumperz) أنّ مفهوم (Diglossie) يُطبق على المجتمعات الأحادية والثنائية اللغة وكذا متعددة اللغات، ونتجت الازدواجية اللغوية عن التباين الجغرافي والتغير الاجتماعي، ممّا أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار الاتساق القائم بين الجماعات اللسانية التي تتجلى في مجال الوحدة السياسية والإدارية والاجتماعية والعرقية ... وكذا الدينامية الاجتماعية المتمثلة في التحضر والهجرة.

بينما يأخذ مفهوم الثنائية اللغوية (bilinguisme) معنى آخر مفاده القدرة اللغوية الفردية (Moureau, 1997, pp. 126-127) ، وهو ذلك التناوب الذي يحدث على

مستوى استعمال لغتين مختلفتين من قبل المتكلم، إذًا، « فمن المفيد جدا أن نميّز بين ثنائية لغوية فردية، أي ثنائية عند الفرد الواحد (bilinguisme)، وثنائية لغوية ...سنسميها ازدواجية لغوية (Diglossie)، وأن نلّح على ما يترتب على الاختلاف اللغوي من آثار اجتماعية» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 82)، ويرى الباحثون أنّ استخدام مفهوم الازدواجية هو الذي يحدّد المجتمعات المتعددة اللغات انطلاقا من العلاقات الاجتماعية، ويرى "جان كالفي" أن تصوّر وتصنيف " فرغيسون" حول إلحاحه على «المظهر الثابت لأوضاع الازدواجية... يظل تصنيفا يعكس غياب رؤية دينامكية» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 84) ، ويبرر ذلك بظاهرة هجرة الجيل الثاني من أبناء البرتغال والعرب إلى فرنسا وهجرة الصينيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهجرة الأتراك إلى ألمانيا، حيث إنّ الآباء في هذه الحالة يعيشون ازدواجية اللغة بينما الأبناء يكونون أحادي اللغة، وقد يبدي هؤلاء رفضهم للغة الآباء حتّى يندمجوا في مجتمعاتهم الجديدة (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 84)

كما نجد انتشار ظاهرة الثنائية اللغوية في البلدان التي خضعت للاستعمار، حيث استعملت هذه الأخيرة لغة المستعمر إلى جانب لغة الأم في شتى الميادين، كما هو الأمر في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا)، إذ تُتداول لغة المستعمر بين مختلف الطبقات الاجتماعية خاصة الراقية منها، ويتجلى ذلك من خلال الاستعمال الرسمي أو الإداري وحتّى اليومي، باعتبار اللغة الموروثة عن الاستعمار «لغة مرجعية في الثقافة، وورقة رابحة للنجاح الاجتماعي في مقابل اللغة الوطنية، أي العربية» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 89)، وبالتالي يستفيد ثنائي اللغة من اللغة الأجنبية كونها تسهم بقوة في كسب المعارف في مختلف الميادين، وتخدم هذه الأخيرة البحث العلمي بامتياز، وهو الأمر الذي أدّى بالسلطة إلى إقامة سياسات تعمل على تشجيع تعلم اللغات الأجنبية لمواكبة عصر التكنولوجيا والعلم.

2. التعدد اللغوي في المغرب العربي

تعد اللغة العربية هي اللغة السائدة في دول المغرب العربي، باعتبارها (اللغة) جزءا من الهوية المشتركة بين هذه الدوّل، وكونها لغة القرآن، وتستخدم في الكتابة والقراءة وفي ميدان التربية والتعليم ووسائل الإعلام وكذا في الأماكن الإدارية في شتّى القطاعات، فهي اللغة الفصحى والرسمية والوطنية، وتتفق دول المغرب العربي في رسمية اللغة العربية ويتجلى الاختلاف في طريقة تسيير هذه اللغة في مختلف المجالات المحيطة بالبلد؛ أي على مستوى التعليم والثقافة والتجارة، والقضاء ...، وتقابل اللغة الرسمية اللهجة العربية والأمازيغية باعتبارهما لغتا الأمّ المستعملتان للتواصل اليومي، وعلى هذا يسود المغرب العربي صنف «التعددية مع لغة غالبة» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 90)

وعليه، تشمل دوّل المغرب العربي على أكثر من لغتين، حيث تتميّز الجزائر والمغرب باحتوائها على «أربع لغات تؤدي وظائف شديدة التنوع» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 88) ، وتعتبر من جهة، اللغة العربية العامية في تونس هي اللغة الغالبة، بينما « تعد اللغة العربية الرسمية لغة غالبة من الناحية الاجتماعية والسياسية، وتقاسمها اللغة الفرنسية طغيانها الثقافي» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 88)، وهو الأمر الذي جعل "لويس جان كالفي" يؤكد على أن وضع التعدد اللغوي في بلدان المغرب العربي مختلف تماما عن ما هو موجود في الدوّل الأخرى، ويدعم رأيه من خلال التعريف الذي قدّمه "جيلبير غرانغيوم" (Gilbert Grandguillaume) عن هذه اللغات في كتابه (عن التعريب والسياسة اللغوية في بلدان المغرب) ومفاد هذا التعريف أنّ بلدان المغرب العربي تستخدم أكثر من لغتين: «العربية والفرنسية واللغة الأم. أما الأوليان فلُغتا الثقافة، وهما لغتان مكتوبتان. وتُستخدم الفرنسية أيضا لغة للمحادثة. غير أنّ اللغة الأمّ الحقيقية التي يستخدمها النّاس دائما في خطابهم اليومي لهجةٌ هي العربية والبربرية. وليست هذه اللغة الأم، باستثناء حالات نادرة جدا، لغة مكتوبة» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 89)، والملاحظ في دوّل المغرب العربي هو اختلاف موقع الأمازيغية فيها، حيث نسبة حضور هذه الأخيرة في تونس ضئيلة بالنسبة للجزائر والمغرب، وهذه الوضعية بمثابة صنف من أصناف التعددية اللغوية التي أطلق عليها "كالفي" اسم

«التعددية اللغوية ذات اللغات الأقلية الغالبة» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 91)

وغالبا ما ينتج عن التعدد اللغوي ظاهرة الصراع اللغوي وتتدخل السياسة اللغوية عادة في الميدان اللغوي لتفرض إدارة وتحديد وضع التعدد اللغوي في البلاد، على اعتبار اللغة إحدى المكونات الاجتماعية وأداة للتواصل بامتياز وتمثل هوية الفرد والمجتمع، وهي الجسر الذي يربط بين الثقافات والحضارات، مما يجعل السلطة تركّز على كيفية المحافظة على هذه اللغة في خضم التنوع اللغوي الذي تعرفه مختلف الشعوب في العالم، فكيف إذًا، تعاملت السلطة السياسية مع التعدد اللغوي في دول المغرب العربي؟ ماذا يُقصد بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؟

3. مفهوم السياسة اللغوية

إنّ اللغة وسيلة تحقق بها السلطة أهدافها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، باعتبارها أساسية في التفاعل الاجتماعي وأداة محورية في عملية انتقال القيم الثقافية والاجتماعية، وتهتم السلطة أكثر بالتدخل القائم بين اللغات والعلاقات بين اللغات، تتحدد هذه الأمور من خلال سياسة لغوية وهي، في نظر كالفي،«مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة الوطنية» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 221)، إذ تهتم السياسة اللغوية بالأهداف العامة المتعلقة بمستوى النطاق الاجتماعي، التي تتمثل في وحدة الأمة والتقارب الدبلوماسي وتوجيه الاقتصاد نحو قطاع جديد، وتتدخل السياسة اللغوية في أوضاع التعدد اللغوي وذلك باختيار لغة وطنية من بين اللغات الموجودة في المجتمع الواحد، وكذا اختيار اللغات التي ينبغي أن تسهم في التعليم أو الإعلام أو القضاء...إلخ، فيمكن، إذًا، للسياسة اللغوية «أن تقوي وتدعم وتقبل وتسمح أو ترفض التعدد اللغوي أو أن تمنح وضعا خاصا للغة واحدة أو أكثر» (كولماس، دليل السوسيولسانيات. تر: وماجدولين، خالد الأشهب، 2009، صفحة 656)، ويهدف هذا الأمر إلى خلق المساواة بين المجموعات الاجتماعية والحفاظ على الجانب الثقافي وضمان مشاركة الجماعات ودعمها الانتخابي، وكذا تعزيز الجانب

الاقتصادي (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، الصفحات 657-656).

4. مفهوم التخطيط اللغوي

لقد ظهرت عبارة "التخطيط اللغوي" مع "هوغن" (Haugen) سنة 1959، على اعتبار التخطيط جزءا من اللسانيات التطبيقية، بينما تطرق إليه "فيشمان"(Fishman) من جانب اللسانيات الاجتماعية التطبيقية، وقد أضاف "فيشمان" سنة 1970 عبارة "السياسة اللغوية" (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، الصفحات 225-224)، لأن كل تخطيط يقتضي سياسة سلطة حاكمة، وبالتالي فإنّ التخطيط اللغوي هو: «البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 221)، مثل قرار التعريب في التعليم هو خيار تتخذه السياسة اللغوية ويشكّل تخطيطا لغويا حين يحتمل وضع هذا الخيار حيز التنفيذ، فهو بذلك «نشاط متعلق أساسا بالمظاهر الداخلية للغة: يمكن في "إعداد الكتابة المعيارية"، والنحو، والمعجم لتوجيه الكتاب والمتكلمين في العشيرة اللغوية "غير المتجانسة"» (كولماس، دليل السوسيولسانيات. تر: وماجدولين، خالد الأشهب، 2009، صفحة 932)، وهو بذلك يهدف إلى كيفية استعمال الصيغة اللغوية، وعليه فالتخطيط اللغوي هو تخطيط داخلي وخارجي، لأنّه يعمل على إحداث تغيير على مستوى بنية اللغة ويهتم في الوقت نفسه بكيفية استعمال هذه اللغة داخل المجتمع، والهدف من ذلك « تحديث اللغة (الخط، المفردات) و"تصفيتها" épuration أو الدفاع عنها» (كالفي، علم الاجتماع اللغوي. تر: محمد يحياتن، 2006، صفحة 113)، ويطلق على هذه العملية بـ «التقعيد المعياري normativism أو المعيارية بالنسبة للغويين الدارسين لها، أو المحافظة على صفاء اللغة "بالنسبة لمستخدميها» (صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي . تر: عبد القادر سنقادي، 2010، صفحة 136)، وقد اعتبر "كالفي" أن التخطيط اللغوي هو نوع من التحدّي للسانيات، باعتبار« تطور اللغة نفسها أم تطور العلاقات بين اللغات، يخضع للحدث الاجتماعي لا للتدخل الموجّه: فاللساني يشرح الحدث الاجتماعي، ولكنه لا يحدثُه» (كالفي، حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن، 2008، صفحة 226).

5. السياسة والتخطيط اللغويين في المغرب العربي

تتبع بلدان المغرب العربي سياسة الثنائية اللغوية المتمثلة، غالبا، في اللغة العربية والأمازيغية، لأنه ثمة تعايش سلمي بين السكان الأصليين للمغرب العربي (الأمازيغ) والعرب منذ انتشار الدين الإسلامي في هذه البقعة، وقد مارس المستعمر الفرنسي سياسة التفرقة بين أفراد الشعوب المغاربية، حيث كان يهدف من خلال ذلك إلى الطعن في الهوية العربية والقضاء عليها، تلك هي الإستراتيجية المتبعة لطمس مقوّمات وشخصية شعوب منطقة المغرب العربي، وقد تولّد إثر ذلك اختلاف بين أفراد المجتمعات المغاربية، فئة تدعو إلى النهضة باللغة العربية وفئة أخرى تطالب بالاعتراف برسمية اللغة الأمازيغية وكلغة لها كيانها بين اللغات الأخرى.

يسود المغرب العربي واقع ثلاثي اللغات يربط بينها علاقة وطيدة بالهوية والثقافة، وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية في الجزائر، ورغم محاولة التعريب التدريجي الذي عرفته الجزائر ما تزال اللغة الفرنسية حاضرة بقوة خاصة في مجال التعليم العالي، وقد لوحظ هذا الأمر في معظم دول المغرب العربي خاصة تلك التي تعرضت للاحتلال الفرنسي، فقد انتقل المغرب من رسمية لغوية مزدوجة بين اللغة العربية واللغة الفرنسية إلى رسمية ثالثة قانونية للأمازيغية «من شأنها أن تقوي أكثر رسمية الفرنسية على أرض الواقع، وتسهّل تنفيذ الخطط التي هيئت لإعادة انفراد الفرنسية بتعليم المادة العلمية والتقنية في التعليم التأهيلي والعالي، بصفة حصرية» (الفهري ع.، 2012، صفحة 43).

ويرى "عبد القادر الفاسي الفهري" أن صدور الدستور الجديد الذي أقرّ برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، قد عقّد الوضع أكثر ممّا عليه، إذ بهذا القرار «تُعطى الفرنسية فرصا أكبر لتتقوى رسميتها الفعلية، على حساب اللغات الوطنية والمحلية، التي يحتدُّ الصراع بينها» (الفهري ع.، 2012، صفحة 43).

6. مكانة اللغة الأجنبية في المغرب العربي

يؤكد "إسلمو ولد سيدي أحمد"، أثناء ندوة فكرية نظمها المركز الموريتاني للدفاع عن اللغة العربية تحت شعار اللغة العربية حافظة العصور وحاضنة الحضارة، قائلا: «ما يلاحظ فعلا أن اللغة الأجنبية (الإنجليزية في المشرق العربي والفرنسية في المغرب العربي) مازالت

تهيمن على المجالات العلمية في العديد من المؤسسات والمرافق الرسمية وفي القطاع الخاص، سواء تعلّق الأمر بالإدارة أم بالجامعات والمعاهد المتخصصة» (إسلمو، وضع اللغة العربية في دول المغرب العربي، 2017).

والأمر اللافت الانتباه هو مزاولة طلاب المغرب العربي الدّراسة باللغة العربية في جميع الأطوار التعليمية(الابتدائي والمتوسط والثانوي)، ويجدون أنفسهم بعد شهادة البكالوريا أمام مواد علمية تُدرّس باللغة الأجنبية، وهو الأمر الذي يجعلهم يضطرون إلى التخلي عن المجال العلمي والتوجه إلى المواد الأدبية المعرّبة ويؤدي بهم ذلك إلى التعثر في المسار الدّراسي وعدم المضي قدما في الإبداع العلمي والمعرفي بسبب الحاجز اللغوي، وقد صرّح " اسلمو ولد سيدي أحمد" أنّ «أخطر ما تعانيه اللغة العربية يتمثل في غياب قرار سياسي حاسم يقضي باستعمالها في الإدارة وفي التعليم الجامعي (بجميع أنواعه ومستوياته)» (إسلمو، وضع اللغة العربية في دول المغرب العربي، 2017).

بينما يذهب "عبد القادر الفاسي الفهري" إلى عكس ذلك، مقرا أن إهمال التعلّم باللغات الأجنبية المتقدّمة ضمن نموذج التعريب الشامل في مختلف المراحل التعليمية لم تفض إلى حل مشكلة التعليم، وإنّما يروم الفهري «استكشاف نموذج ذي أبعاد لغوية ثلاثة، يتكامل فيه التماسك والتنوع والتعدد، بحيث يُعطي أهمية كبيرة للغة العربية في التعليم، وتُصبح لغة التعليم الشاملة، في التعليم الأساسي الإجباري، وفي التعليم التأهيلي والعالي، لكنها تتركّب من مجزوءات أو مكوّنات (Modules) متفاعلة مع لغتين أجنبيتين داعمتين في التعليم التأهيلي والعالي، بحسب اختيارات الطالب وقدراته، وبحسب التخصص الذي يلجه» (الفهري ع.، 2012، صفحة 46).

وبالتالي ينبغي تطوير النموذج المركّب والمتعدد والمتنوع الذي يؤدي إلى التماسك والتوحد في المجتمع الواحد الذي يتميّز بالتنوع الثقافي والتعدد اللغوي؛ حيث يُحافظ على مكانة اللغة العربية في التعليم والتربية دون إهمال اللغات الأجنبية التي تتجلى فعّاليتها في مجالات الاختصاص، «تأكيدا للاندماج في الكونية، وذلك دون أن تُغيّب اللغة العربية عن هذه المجالات، أو تُقصي منها، بل يُؤكّد دورها في الفضاءات الكونية» (الفهري ع.، 2012، صفحة 46).

هذا، وقد اقترحت وزارة التربية والتعليم في الجزائر، في مؤتمر أُنعقد في 21 يوليو من سنة 2015، استعمال اللغة العامية للتدريس في المرحلة الابتدائية، كون الطفل في هذه المرحلة لا يستوعب اللغة الفصحى، وهو الأمر الذي أثار جدلا واسعا في الأوساط الشعبية والأكاديمية، بحكم أن الجزائر بلد يشمل على لهجات متنوعة قد لا تلتقي مع بعضها بعضا ممّا يؤدي إلى طرح فروق بين هذه اللهجات يفضي إلى عدم التماسك الاجتماعي (التحرير، جدل اللغة والهوية من جديد في دول المغرب العربي، 2015).

في حين، يرى "عبد المالك مرتاض" أنّ التعريب في المغرب العربي يشمل من جهة، تعريب الإدارة والتعامل اليومي، وتعريب التكنولوجيا من جهة أخرى، «وعلى الهيئات المكلّفة بالتعليم في مراحله الثلاث والمؤسسات اللغوية أيضا، أن تبذل أقصى ما يمكن بذله من أجل أن تغتدي اللغة العربية لغة تدريس العلوم في كل مستويات التعليم، وخصوصا في مرحلة التعليم الجامعي» (مرتاض، 2008)، وعلى الرغم من أنّ شعوب المغرب العربي تنادي بالنهوض باللغة العربية والمحافظة عليها وإتقانها، فهي في الوقت نفسه تطالب بعدم إهمال اللغات الأجنبية كونها مفتاح العلوم والتكنولوجيا، و يسهم تعلّمها بشكل فعّال في تطوير اللغة العربية حيث يمكن، حسب عبد الملك مرتاض"، أن تصبح لغة العلوم والطب ليس بالنظر إلى كفاءتها أو عدم كفاءتها وإنّما « المسألة تتعلق بالقرار السياسي» (مرتاض، 2008).

7. خاتمة

نخلص إلى أنّ السياسة اللغوية بصفة عامة تربطها علاقة التكامل بالتخطيط اللغوي، والملاحظ في جميع الدساتير الخاصة ببلدان المغرب العربي أنّها تقرّ برسمية اللغة العربية بهدف إعلائها وتعزيزها، إلاّ أن الواقع التطبيقي في شتّى الميادين والمجالات، يفتقد إلى نوع من الجدّية في تطبيق ما ينصّ عليه الدستور، ويعود هذا إلى التحدّي الذي تواجهه اللغة العربية من جهة، في خضم التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في مجتمع واحد، وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعولمة من جهة أخرى.

وإلى جانب ذلك، تطالب دول المغرب العربي الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية وتنادي بتعليمها في المدارس بهدف تعميمها، وكانت المغرب الدولة الأولى التي أقرت

التعددية اللغوية، حيث تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة التي تعمل على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها، وتعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة كونها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، وقد نصّ الدستور المغربي المعتمد في يوليو 2011 على أن «تعمل الدولة الحسّانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحّدة، على حماية اللّهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلّم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر» (معروف، الأمازيغية في المغرب.. لغة رسمية، 2012).

كما أقرت الدولة الجزائرية هي الأخرى، برسمية اللغة الأمازيغية في مشروع الدستور الجزائري إلى جانب اللغة العربية، واستحداث مجمع جزائري لهذه اللغة، وقد اتخذت الحكومة الجزائرية أيضا، قرار تأسيس مجلس أعلى للغة الأمازيغية بهدف ترقيتها، ويؤكد "صالح بلعيد" أنّه ثمة تقارب وتشابه بين اللغة العربية والأمازيغية على مستوى البنية الصرفية والدلالية و«لكلّ لغة مجالا خاصًا، فالعربية مجالها لغة علمية عالية والأمازيغية لها وظائفها اليومية الخاصة كوسيلة اتصال على مستوى قضاء المصالح، وعلى مستوى الإعلام، وفي الحقيقة وقع تقسيم مجال اللغتين منذ دخول العربية الأوطان المغاربية، وما اشتكت الأمازيغية من العربية» (بلعيد، 2007)، ويؤكد "صالح بلعيد" هيمنة اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية والأمازيغية قائلا: « لم تقصّر اللغة العربية في حق الأمازيغية، لكن الشكوى والظلم لحق اللغتين من الفرنسية التي عملت على إقصائهما من الاستعمال» (بلعيد، 2007).

فالإشكال إذًا، يكمن في غياب قرار السلطة الحاكمة التي تشمل على صلاحية التغيّر الفعلي؛ أي قرار سياسي يعمل على تعميم اللغة العربية والأمازيغية في كل المجالات خاصة في التعليم العالي وذلك دون المساس بالتماسك الاجتماعي. وهذا لا يعني إهمال اللغة الأجنبية بل على العكس، ينبغي اكتسابها بوسائل حديثة بحيث، على حد قول "نزار الزين"، «يتمّ الاستيعاب باللغة الأم عن طريق فهم المعلومة وهضمها ثمّ التعبير عنها بأسلوب من استوعبها» (الزين ن.، 1997، صفحة 140)، وهذه الطريقة تمكّن الباحث من الإبداع

والابتكار دون اللجوء إلى لغة الأجنبي، ممّا يؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة للوطن بوساطة تعميم الثقافة العلمية في كل أوساط المجتمع، وعليه يمكن القول في الأخير أنّ مفتاح تقدّم دوّل المغرب العربي يكمن في استرجاع المكانة الحقيقية للغة الأم من جهة، والاهتمام باللغة العربية الفصحى من جهة أخرى، وذلك من خلال تعميمها في كل الميادين بجدية أكثر حتّى يتمسّك بها المواطنون ويمارسونها بموضوعية قصد النهوض بالوطن وجعله يواكب الدوّل المتقدّمة، بل، ولما لا، منافستها في المجالات العلمية.

قائمة المراجع والمصادر

- Mounin, G. (2004). *Dictionnaire de Linguistique.* Paris: Quardrige.
- Moureau, M.-L. (1997). *sociolinguistique comcepts de base.* Belgique: Mardaga.
- صبولسكي برنار. (2010). *علم الاجتماع اللغوي . تر: عبد القادر سنقادي.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- صالح بلعيد. (29 9، 2007). *لابد للغات أن تعيش متجاورة.* تم الاسترداد من https://www.alittihad.ae/article/141891/2007/
- الفهري عبد القادر الفاسي. (2012). لغة الهوية بين السياسة والاقتصاد نموذج تماسكي وتعددي. *مجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية، العدد1*. المجلد1.
- مرتاض عبد المالك. (يونيو، 2008). *الوضع اللغوي في المغرب العربي يعامة والجزائر خاصة ليس على ما يرام.* تم الاسترداد من https://www.alriyadh.com
- فريق التحرير. (16 أوت، 2015). *جدل اللغة والهوية من جديد في دول المغرب العربي.* تم الاسترداد من http://www.noonpost.com/content/7909
- كولماس فلوريال. (2009). *دليل السوسيولسانيات. تر: خالد الأشهب وماجدولين.* بيروت. لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

- كالفي لويس جان. (2008). *حرب اللغات والسياسة. تر: حمزة حسن*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- كالفي لويس جان. (2006). *علم الاجتماع اللغوي. تر: محمد يحياتن*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- معروف محمد. (يوليو، 2012). *الأمازيغية في المغرب.. لغة رسمية*. تم الاسترداد من www.swissinfo.ch/ara/62789096
- نزار الزين. (1997). *تعريب التعليم وتعلُّم اللغات الأجنبية مدخل إلى نهظة الوطن*. بيروت . لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- إسلمو ولد سيد أحمد. (مارس، 2017). *وضع اللغة العربية في دول المغرب العربي*. تم الاسترداد من مركز الصحراء للدراسات والاستشارات: https://essaharaa.net